

(مادة ثانية)

تستبدل عبارة مدير منطقة الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بالمحافظة بعبارة مدير إدارة حماية الأراضي الزراعية بالمحافظة وعبارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بعبارة رئيس قطاع التنمية الزراعية بوزارة الزراعة أيضا وردت في القرارات الوزارية المشار إليها في هذا القرار .

(مادة ثالثة)

يلغى بأحكام المادتين ٢٤١ من القرار الوزاري رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٨٥

(مادة رابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر في ١٨/٩/١٩٨٦

دكتور / يوسف أمين والى

قرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية بعض
الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة والأمن الغذائى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم اشهر العقارى ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى ؛
وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة ؛
وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضى الزراعية الموقوفة على
جهات البر ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضى الزراعية المصادرة على
صغار الفلاحين ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى ؛
وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف إلى
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض
الأشخاص ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي
الزراعية وما في حكمها ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين
الإصلاح الزراعي ؛

وعلى الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين
والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ؛

وعلى الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالإتجار مع الرعايا الاستراليين
بالتدابير الخاصة بأموالهم .

و بناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتبر مستولى عليها نهائيا الأراضي التي مضت خمس عشرة سنة على
الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين
أرقام ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ١٥ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليها ولم تقدم عنها
اعتراضات أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي أو طعون أمام المحكمة الإدارية العليا
أو قدمت ورفضت بصفة نهائية حتى ١١/٤/١٩٨٦ وتحسب مدة الخمس عشرة سنة
المشار إليها اعتبارا من تاريخ محضر الاستيلاء الابتدائي أو من تاريخ تعديله طبقا لبحث
الملكية وذلك بالنسبة إلى المساحة التي تم التعديل في شأنها .

مادة ٢ - تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
الجان الآتية :

١ - لجان فرعية بمناطق الإصلاح الزراعي .

٢ - لجان اقليمية بمديريات الإصلاح الزراعي .

٣ - لجنة اشرافية بمقر الهيئة .

مادة ٣ - تختص اللجان الفرعية بما يأتى :

(أ) إعداد بيان عن الأراضى المشار إليها بالمادة (١) من هذه اللائحة من واقع الملفات والمستندات والمحاضر وأبحاث الملكية والسجلات وغيرها لدى مكاتب المساحة ومناطق الإصلاح الزراعى ومأموريات الشهر العقارى ومأموريات الضرائب العقارية على أن يشمل البيان اسم الخاضع والقانون الخاضع له ومعالم وحدود هذه الأراضى والمحافظة والمركز أو المدينة والقرية واسم الحوض ورقم ورقم القطعة أو الوحدة والمساحة والحدود واسم صاحب التكليف ورقم والضريبة المقررة على تلك الأراضى فى ١٩٥٢/٩/٩ بالنسبة إلى جميع القوانين فيما عدا الأراضى الخاضعة للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فتعين الضريبة المقررة عليها فى ١٩٦٩/٧/٢٣

(ب) إعداد بيان عن الأراضى المستولى عليها نهائيا بقرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تطبيقا للقوانين المشار إليها بالمادة (١) من هذه اللائحة ولم يتم شهرها حتى ١٩٨٦/٤/١١ من واقع قرارات الاستيلاء النهائى ، ويشمل البيان اسم الخاضع والقانون الخاضع له ومعالم وحدود هذه الأراضى على النحو المبين بالفقرة (أ) السابقة .

(ج) إعداد بيان عن الأراضى التى آلت إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بناء على القوانين أرقام ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ و ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ و ١١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٠ و ٤٤ لسنة ١٩٦٢ و ١١٩ لسنة ١٩٦٤ و ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والأميرين العسكريين رقمى ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ ولم يتم شهر العقود والقوائم الخاصة بأيلوتها إلى الهيئة من واقع عقود البيع الابتدائى أو كشوف وكراسات تسليم هذه الأراضى أو استمارات بحث الملكية بمراعاة التعديلات التى أدخلت عليها .

وفى جميع الأحوال الواردة بالبند السابقة إذاتبين للجان أن البيانات التى تتولى إعدادها بشأن المساحات والمعالم والحدود لا تتفق مع البيانات الجارى التعامل على أساسها بالمساحة والشهر العقارى بسبب تنفيذ أعمال المساحة الحديثة أو لغير ذلك من الأسباب ، فعلى اللجان إعداد بيانات أخرى مطابقة للأوضاع الجارى التعامل على أساسها والاعتداد بها .

وللجان في سبيل أداء مهمتها معاينة الأراضى إذا لزم الأمر ولها الاطلاع على سجلات وخرائط المساحة واستماراتها وصور العقود المشهورة ومراجع الشهر العقارى ودفاتر المكلفات وغيرها والحصول على ما يلزمها من بيانات في هذا الشأن .

(د) إعداد بيان عن الأراضى المشار إليها فى البنود السابقة والتي تم توزيعها على صغار الفلاحين بقرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من الأراضى التي تم إعداد بياناتها المشار إليها حتى ١١/٤/١٩٨٦ وحصر وتحديد المساحات الموزعة وتتبع الوضع الحيازى حتى هذا التاريخ ما لم تكن قد قدمت بشأن التوزيع اعتراضات أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعى أو طعون أمام محاكم مجلس الدولة أو قدمت ورفضت بصفة نهائية وبشرط ألا يكون المنتفعون محالين إلى لجان مخالقات المنتفعين وأن يكونوا ملتزمين بالواجبات المقررة عليهم قانونا حتى ١١/٤/١٩٨٦ ، ولجنة في سبيل ذلك المعاينة على الطبيعة والاستعانة بقرارات ورسومات التوزيع وبيانات المراقبة العامة للتوزيع وإجراء ما يأتى :

١ - حصر أسماء المنتفعين أو ورثتهم المستمرين فى وضع يدهم على الأراضى الموزعة عليهم حتى ١١/٤/١٩٨٦ وأسماء المقبولين فى البحث مع المنتفع طبقا لنتيجة البحث وعدد الوحدات المدرجة لكل منهم وبيان المساحة الموزعة ومعالمها وحدودها وضربتها والتمن المقدور لها وملحقاته وبداية ونهاية الأقساط وبيان وضع اليد غير المطابق إذا كان نتيجة بدلات عرفية بين المنتفعين أو بسبب خطأ فى التسكين ويوضح ذلك بالكشوف التي تعد لهذا الغرض .

وفى حالة وفاة المنتفع أو أى من المقبولين معه فى البحث يقتصر توزيع حصة المتوفى على ورثته الشرعيين .

وتعد اللجنة محضرا تثبت فيه مدى التزام المنتفع أو ورثته بالواجبات المقررة قانونا وأنهم غير محالين إلى لجان مخالقات المنتفعين ولا توجد مستحقات متأخرة عليهم من أموال أميرية وملحقاتها أو من أقساط التمن وملحقاته حتى نهاية السنة السابقة للمعاينة ويكون الاستحقاق بين هؤلاء مشاعا ويكون نصيب كل فرد بقدر وحدته إلى مجموع الوحدات الاجتماعية للأمة .

وبالنسبة إلى من يسفر الحصر عن عدم التزامهم بالواجبات المقررة قانونا تبلغ الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإحالتهم إلى بلجان مخالفات المنتفعين .

٢ - حصر أسماء واضعي اليد على الأراضي الموزعة من غير المنتفعين أو ورثتهم وبيان مساحة ومعالم وحدود هذه الأراضي ومدة وضع اليد وإعداد كشوف بذلك توافي بها الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع لاتخاذ إجراءات استصدار قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بإلغاء انتفاع المنتفع الأصلي المخالف .

ويوقع أعضاء اللجان على الكشوف والمحاضر مع بيان اسم كل عضو ووظيفته والجهة التي يتبعها .

وتعد اللجان الفرعية حوافظ ببيانات الكشوف والمحاضر والأوراق الملحقة بها بكل قرية وتتولى تسليمها إلى مدير مديرية الإصلاح الزراعي المختص لإحالتها إلى اللجان الإقليمية .

مادة ٤ - تختص اللجان الإقليمية بمراجعة بيانات الأراضي الواردة بالكشوف التي أعدتها اللجان الفرعية وذلك من واقع الملفات والمستندات والمحاضر وأبحاث الملكية والسجلات وغيرها لدى مديريات المساحة والإصلاح الزراعي ومكاتب الشهر العقاري ومراقبات الضرائب العقارية وتصحيحها عند وجود خلاف في أي منها وملء نماذج قوائم الحصر والتحديد وشهادات التوزيع المرفقة وفقا لما يأتي :

النموذج رقم (١) - قائمة حصر وتحديد الأراضي التي مضت خمس عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها والمبيدة بالفقرة (أ) من المادة (٣) من هذه اللائحة .

النموذج رقم (٢) - قائمة حصر وتحديد الأراضي المستولى عليها نهائيا بقرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمبيدة بالفقرة (ب) من المادة (٣) من هذه اللائحة .

النموذج رقم (٣) - قائمة حصر وتحديد الأراضى التى آلت إلى الهيئة بموجب القوانين والأميرين العسكريين المشار إليها والمبينة بالفقرة (ج) من المادة ٣ من هذه اللائحة .

النموذج رقم (٤) - شهادة توزيع الأراضى التى تم توزيعها على صغار الفلاحين والمبينة بالفقرة (د) من المادة ٣ من هذه اللائحة .

ويوقع أعضاء اللجنة على هذه القوائم والشهادات والمحاضر مع بيان اسم كل عضو ووظيفته والجهة التى يتبعها .

وتعد اللجنة حافظة ببيان القوائم والشهادات والمحاضر وتوافق بها الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع التى تتولى مراجعتها وعرضها على اللجنة الإشرافية مشفوعة بمذكرة بنتيجة المراجعة .

مادة ٥ - تختص اللجنة الإشرافية بمتابعة أعمال اللجان الفرعية واللجان الإقليمية وتذليل الصعوبات التى قد تعترض سير العمل بها وبحث ما يعرض عليها من موضوعات وإبداء الراى فيها والتوصية باعتماد قوائم الحصر والتحديد وشهادات التوزيع من رئيس مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٦ - تتولى مديريات الإصلاح الزراعى كل فى دائرة اختصاصها تقديم قوائم الحصر والتحديد وشهادات التوزيع بعد اعتمادها من رئيس مجلس إدارة الهيئة إلى مكتب الشهر العقارى المختص لشهرها بطريق الإيداع دون أية رسوم بما فى ذلك رسوم شهر الغاء الوقف ويوافق مكتب الشهر العقارى مديرية الإصلاح الزراعى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم القوائم والشهادات بصورتين من القوائم تحتفظ المديرية بصورة منها وترسل الثانية إلى الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع وبصورتين من شهادة التوزيع تحتفظ المديرية بإحدهما وتسلم الأخرى للمنتفع أو ورثته .

مادة ٧ - تشكل لجنة أو أكثر بكل مديرية من مديريات الإصلاح الزراعى ويتولى رئاستها أحد العاملين بالمديرية من ذوى الخبرة بأعمال البحث الاجتماعى وعضوية :

- (١) مفتش زراعة الإصلاح التابعة لها الأراضى محل التوزيع .
- (ب) مندوب من المحافظة يختاره المحافظ .
- (ج) مندوب من المجلس المحلى للمحافظة يختاره المجلس .
- (د) عمدة القرية التابع لها محل سكن المعنى بالبحث .
- (هـ) شيخ القرية محل سكن المعنى بالبحث .
- (و) مآذون القرية محل سكن المعنى بالبحث .
- (ز) صراف القرية محل سكن المعنى بالبحث .

وتختص اللجنة ببحث حالات واضعى اليد من غير المنتفعين أو ورثتهم وتتبع الوضع الحيازى وتحرير محاضر يثبت فيها مدى توافر الشروط المقررة قانونا للانتفاع بالتوزيع ومدى التزامهم بأداء الواجبات المقررة على المنتفعين طوال مدة وضع اليد وتعهد اللجنة من واقع المحاضر ما يأتى :

١ - بيان بالحالات التى مضت على تاريخ وضع اليد فيها مدة خمس عشرة سنة حتى ١١/٤/١٩٨٦ مع توافر باقى الشروط .

٢ - بيان بالحالات التى مضت على تاريخ وضع اليد فيها تلك المدة ولا تتوافر فيها باقى الشروط .

٣ - بيان بالحالات التى لم تمض على تاريخ وضع اليد فيها المدة المشار إليها مع توافر باقى الشروط .

٤ - بيان بالحالات التى لم تمض على تاريخ وضع اليد فيها المدة المشار إليها مع عدم توافر باقى الشروط .

وتعرض صور الكشوف المشار إليها بمقر الجمعية التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعى ومقر العمودية أو نقطة الشرطة لمدة خمسة عشر يوما لتقديم أية طعون فى شأنها إلى مديرية الإصلاح الزراعى المختصة .

وتشكل بقرار من مدير الهيئة لجنة أو أكثر لبحث الطعون من :

— مندوب عن المراقبة العامة للتوزيع بالهيئة .

— مندوب عن مديرية الزراعة بالمحافظة المختصة .

— مندوب عن المحافظة المختصة .

وتتولى اللجنة فحص الطعون وإبداء الرأي فيها وعرض النتيجة على الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع .

وعلى الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع اتخاذ ما يأتي :

١ — العرض على رئيس مجلس إدارة الهيئة لإصدار قرار بالاعتداد بالحالات المشار إليها بالبند (١) وإصدار شهادات التوزيع على النحو السابق إيضاحه .

٢ — العرض على مجلس إدارة الهيئة بالنسبة إلى الحالات الواردة بالبند (٣) لتقرير ما يراه المجلس بشأنها .

٣ — اتخاذ إجراءات إزالة وضع اليد في الحالات المشار إليها في البندين (٢ و٤) وتنفيذ الإزالة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ٨ — فيما عدا الأراضى الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه تجرى مديرية الإصلاح الزراعى المختصة حصر ومسح أراضى الإصلاح الزراعى محل وضع اليد .

وتعرض بيانات هذه الأراضى على مجلس إدارة الهيئة عن طريق الإدارة العامة للاستيلاء والتوزيع للنظر فى التصرف فيها بالممارسة لواجبى اليد عليها وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

١ — أن يكون طالب الشراء ممتعا بجنسية جمهورية مصر العربية .

٢ — ألا تتجاوز المساحة المطلوب شراؤها وما يملكه طالب الشراء أصلا من الأراضى الزراعية وما فى حكمها خمسين فدانا للفرد ومائة فدان للأ أسرة .

٣ — تعهد طالب الشراء باستغلال الأراضى المباعة فى الغرض الذى بيعت من أجله .

٤ — يتم البيع بالثمن الذى تقدره اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضى الدولة .

٥ - يؤدي المشتري الثمن كاملاً ويجوز تفسيط الثمن وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويعنى المشتري من ٥ / من الثمن الأصلي إذا أوفى بكامله مقدماً .
ويضع مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذج عقد البيع متضمناً الشروط السابقة والشروط الأخرى التي يقررها المجلس .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ما

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الزراعة والامن الغذائي
(امضاء)

شروط عامة

يلتزم المنتفع ومن معه بمراعاة ما يأتي :

١ - الإبقاء على المساقى والترع والمصارف والطرق وغيرها من المنافع المشتركة الموجودة بالأرض ولا يخل ذلك بحق الحكومة في إدخال ماتراه من تغيير أو تعديل في هذه المنافع .

٢ - أداء الأموال الأميرية وملحقاتها المقررة على الأرض الصادرة عنها هذه الشهادة .

٣ - أن يقوم على زراعة الأرض الموزعة بنفسه وبذل العناية الواجبة في استغلالها والوفاء بجميع الالتزامات المقررة .

٤ - القيام بجميع التزاماته بوصفه عضواً في الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي المختصة

٥ - عدم جواز التصرف في الأرض الموزعة قبل الوفاء بشئها كاملاً ، ويشترط في المتصرف إليه أن يكون من صغار الفلاحين الذين يحددهم القانون .

٦ - يشترط ألا تستغل الأرض في غير الزراعة .

٧ - إذا أخل المنتفع بأحد الالتزامات المقررة قانوناً أو المنصوص عليها في هذه الشهادة

أو ثبت أنه لا تتوافر في شأنه شروط التوزيع تتخذ الإجراءات المقررة قانوناً لإلغاء التوزيع .

٨ - تعتبر أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته جزءاً لا يتجزأ

من الأحكام المنصوص عليها في هذه الشهادة .

قائمة حصر

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

للأراضي التي مضى خمس عشرة سنة
المنطبقة عليها أحكام الفقرة الأولى
رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ والمشار إليها في الفقرة

اسم الخاضع : _____
القانون الخاضع له : _____

رقم (٣)	اسم الحوض ورقمه	(٢)	(١)	المحافظة

ممثل هيئة الخدمات
المساحية

ممثل مصلحة الشهر
العقارى

ممثل مصلحة الضرائب
العقارية

الاسم :

الوظيفة :

التوقيع :

التاريخ : ١٩٨ / /

مدير عام الاستيلاء والتوزيع

روجعت البيانات ووجدت صحيحة ما

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

يعتمد ما

التاريخ : ١٩٨ / /

- (١) يكتب كلمة المركز أو القسم حسب الأحوال .
- (٢) يكتب كلمة القرية أو المدينة حسب الأحوال .
- (٣) يكتب كلمة القطعة أو الوحدة حسب الأحوال .

وتحديد

نموذج رقم (١)

على الاستيلاء الابتدائي عليها
من المادة الثانية من القانون
(١) من المادة (٣) من اللائحة

تاريخ محضر الاستيلاء الابتدائي	الضريبة (٤)		اسم صاحب التكليف ورقمه	الحدود	المساحة		
	مليم	جنيه			س	ط	ف
الجملة فقط							

مكتب الشهر العقارى بـ

تم شهر هذه القائمة بطريق الإيداع

برقم بتاريخ

أمين عام مكتب الشهر العقارى

ختم

ممثلا الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى

(٤) تدون الضريبة المربوطة في ١٩٥٢/٩/٩ عدا الأراضى المستولى عليها بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ فتدون طبقا للضريبة المربوطة في ١٩٦٩/٧/٢٣

قائمة حصر

للأراضي المستولى عليها نهائياً بقرارات
الزراعي المنطبقة عليها أحكام الفقرة
رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليها في

اسم الخاضع : _____
القانون الخاضع له : _____

المحافظة	(١)	(٢)	اسم الحوض ورقمه	(٣)

ممثل هيئة الخدمات
المساحية

ممثل مصلحة الشهر
العقارى

ممثل مصلحة الضرائب
العقارية

الاسم : _____
الوظيفة : _____
التوقيع : _____

مدير عام الاستيلاء والتوزيع

روجعت البيانات ووجدت صحيحة ما

التاريخ ١٩٨ / /

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الأراضى

يعتمد ما

التاريخ ١٩٨ / /

- (١) يكتب كلمة المركز أو القسم حسب الأحوال .
- (٢) يكتب كلمة القرية أو المدينة حسب الأحوال .
- (٣) يكتب كلمة القطعة أو الوحدة حسب الأحوال .

وتحديد

نموذج رقم (٢)

رقم وتاريخ قرار مجلس إدارة الهيئة
بالاستيلاء النهائي

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الثانية من المادة الثانية من القانون
الفقرة (ب) من المادة (٣) من اللائحة

ملاحظات	الضريبة (٤)		امم صاحب التكليف ورقمه	الحدود	المساحة		
	مليم	جنيه			ف	ط	م

الجملة فقط

مكتب الشهر العقاري بـ

تم شهر هذه القائمة بطريق الإيداع

برقم بتاريخ

أمين عام مكتب الشهر العقاري

ختم

ممثلاً الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى

(٤) تدون الضريبة المربوطة في ١٩/٩/١٩٥٢ عدا الأراضى المستولى عليها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فتدون طبقاً للضريبة المربوطة في ٢٣/٧/١٩٦٩ .

قائمة حصر

للأراضي التي آلت إلى الهيئة العامة
والمنطقة عليها أحكام الفقرة الثالثة
والمشار إليها في الفقرة (ج)

الجهة التي آلت منها
الأراضي للهيئة :

رقم (٣)	اسم الحوض ورقمه	(٢)	(١)	المحافظة

ممثل هيئة الخدمات
المساحية

ممثل مصلحة الشهر
العقارى

ممثل مصلحة الضرائب
العقارية

الاسم :

الوظيفة :

التوقيع :

التاريخ

١٩٨ / /

مدير عام الاستيلاء والتوزيع

روجعت البيانات ووجدت صحيحة ما

١٩٨ / /

التاريخ

يعتمد ما

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

١٩٨ / /

التاريخ

(١) يكتب القانون أو الأمر ٥٦٥ ب لسنة ١٩٥٦ حسب الأحوال .

(٢) تكتب كلمة المركز أو القم حسب الأحوال .

(٣) يكتب كلمة القوية أو المدينة حسب الأحوال .

نموذج رقم (٢)

وتحديد

للإصلاح الزراعي بموجب رقم لسنة
من المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦
من المادة (٣) من اللائحة

ملاحظات	الضريبة (٤)		اسم صاحب التكليف ورقمه	الحدود	المساحة		
	مليم	جنيه			ف	ط	س
الجملة فقط							

مكتب الشهر العقارى بـ

تم شهر هذه القائمة بطريق الإيداع

برقم بتاريخ

أمين عام مكتب الشهر العقارى

ختم

ممثلا الهيئة العامة

للإصلاح الزراعى

(٤) يكتب كلمة القطعة أو الوحدة حسب الأحوال .

شهادة توزيع

تنفيذا لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية
بعض الاوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى

اسم المنتفع الموزع عليه
رقم قرار الاستيلاء النهائى أو قائمة الحصر والتحديد للأراضى الموزعة ورقم وتاريخ شهره
تاريخ طلب الشراء (التوزيع)
رقم وتاريخ قرار مجلس إدارة الهيئة بالتوزيع
موقع الاراضى الموزعة : المحافظة : المركز (أو المدينة) - القرية
والمساحة المساحة والمعالم والحدود بالجدول الاتى :

بيانات توزيع الحصص استمارة البحث	الحدود	المساحة			القطعة أو الوحدة	رقم الحوشة	اسم الحوض ورقمه
		الضريبة	س	ط			
عدد الوحدات	الاسم	مليم جنيه					
	الجملة فقط						

مليم جنيه

النسب الإجمالى لهذه الأرض مبلغ قدره فقط
يؤدى على ٤٠ (أربعين) قسما سنويا متساويا بدون فوائد تبدأ من
ويلتزم المنتفع ومن معه بالشروط المبينة بهذه الشهادة .

توقيعات

مكتب الشهر العقارى	ممثل الهيئة العامة	ممثل مصلحة	ممثل مصلحة
تم شهر هذه الشهادة	ممثل الهيئة العامة	ممثل مصلحة	ممثل مصلحة
بطريق الإيداع	ممثل الهيئة العامة	ممثل مصلحة	ممثل مصلحة
رقم			
بتاريخ			
أمن عام			
الشهر العقارى			
ختم			

التاريخ ١٩ / /

روجعت البيانات ووجدت صحيحة، مدير عام الاستيلاء والتوزيع

يعتمد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى

التاريخ ١٩٨ / /
التاريخ ١٩٨ / /